القليوبية بدأت.. والقاهرة تستعد

الإيجار بدلاً من التمليك.. فى مساكن المحافظات

يقضى على الاتجار فى الشقق.. ويوفر السكن للغلابة

بعد سنوات طويلة من تطبيق نظام التمليك على أقساط طويلة للوحدات السكنية التى تبنيها المحافظات اتجهت محافظة القليوبية لنظام التأجير لمواجهة الظاهرة السلبية التى نتجت عن التمليك وهى الحصول على الشقق وبيعها فى السوق السوداء مما جعل ما تبنيه الدولة وتدعمه يذهب لغير المستحقين!!

التأجير لمحدودى الدخل يحل مشكلة الإسكان

المستشار عدلى حسين:

٤٠ مليون جنيه لبناء ألف وحدة سنوياً.. بالنظام الجديد

المواطنون: ننتظر قراراً بتعميم الفكرة

جمال ملاك

إبراهيم صابر

يحيى حسين

بعد القليوبية أكد الدكتور عبدالعظيم وزير محافظ العاصمة أن المحافظة ستبنى ٣٠ ألف وحدة بنظام الإيجار ايضا بدلاً من التمليك للقضاء على الوسطاء والسماسرة والتجار الذين أوجدهم نظام التمليك.«المساء» ناقشت المواطنين والخبراء فى مدى إمكانية تعميم الفكرة لنعود للإيجار بمبالغ يقدر عليها محدودو الدخل المستهدفين من الدعم.. فأكدوا أنها خطوة هامة ومطلوبة لحل مشكلة الإسكان المزمنة لكن بشرط تحديدعلى من تقع مسئولية صيانة العقارات المؤجرة وترميمها مستقبلاً حفاظاً عليها.

رحب سليم أبو حسيبة – فنى تحاليل – بقرار محافظى القليوبية والقاهرة بإلغاء نظام تمليك الشقق الذى تقيمه المحافظة واستبداله بنظام الإيجار لأنه يعطى الفرصة الحقيقية للمواطنين غير القادرين من محدودى الدخل للحصول على سكن آدمى ومناسب ويبعد المنتفعين من تجار السوق السوداء.

أضاف أن ابنه تقدم للحصول على شقة من المحافظة فى منطقة شبرا الخيمة للزواج فيها إلا أنه لم يحالفه الحظ فى نفس الوقت حصل مواطن آخر على شقة وقام ببيعها فور استلامها مقابل ٢٥ ألف جنيه فى حين أنه دفع ٥ آلاف جنيه فقط كمقدم!!

قالت هنية حسن – أرملة – ان هذا القرار يفتح أمامى باب الأمل فى أن أحصل على شقة صحية من المحافظة لأقيم فيها مع أولادى الخمسة لأننا نسكن فى غرفة الدور الأرضى لا نرى فيها الشمس وغير صحية بمنطقة حلوان.

أوضحت أنها تقدمت للحصول على شقة لكنها اصيبت بصدمة عندما لم يحالفها الحظ وكانت الصدمة أكبر بعد حصول أحد المواطنين من جيرانها على شقة وبعد استلام خطاب التخصيص طلب ٣٥ ألف جنيه مقابل التنازل عنها من خلال أحد السماسرة.

قال يحيى حسن – أعمال حرة – أشجع فكرة إيجار المساكن التى تقيمها المحافظات لأنها تخفف الأعباء عن كاهل غير القادرين من أمثالى ويكفى أنه لا يتضمن دفع مقدم الحجز الذى يكون حجر العثرة أمام كثير من محدودى الدخل.

أما سونيا الصياد – موظفة – فترى أن قرارات بعض المحافظين بإلغاء تمليك الشقق واستبدالها بالإيجار من القرارات الإيجابية التى تحسب لهم لأن الفائدة لا تعود إلا على البسطاء وغير القادرين ويعتبر خنجراً فى ظهر تجار السوق السوداء.

تحقيق:
أبو خنجر عبدالحميد

الشعور بالانتماء

إبراهيم صابر – مراقب جودة – قال نتمنى من المحافظين اتخاذ اجراءات صارمة تضمن وصول شقق الإيجار للمستحقين فقط مع ضرورة تحديد مسئولية الصيانة والترميم لهذه المساكن للحفاظ عليها كثروة عقارية.

بدر إسماعيل – صاحب محل – وجمال ملاك – تاجر –: يجب أن يتم تعميم ما نفذته القليوبية وما تنوى تنفيذه القاهرة على باقى محافظات الجمهورية لوصول الدعم الذى تتحمله الدولة لمستحقيه من المواطنين البسطاء ومحدودى الدخل والشباب المقبلين على الزواج خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى يعيشها هؤلاء.

قال المستشار عدلى حسين – محافظ القليوبية – أن قرار إلغاء نظام تمليك المساكن التى تقيمها المحافظة واستبداله بنظام الإيجار طويل الأجل لم يأت من فراغ وإنما جاء نتيجة تفشى ظاهرة الاتجار فى هذه الشقق وبيعها بفروق سعر كبيرة فى السوق السوداء بعد استلامها مباشرة ومنهم من يقوم ببيع إيصالات الحجز والتخصيص فور الحصول عليها!!.. مما دفعنى لإرسال هذا الاقتراح لرئيس الوزراء والذى احاله بدوره لوزير الإسكان فوافق بأن تكون الشقق بنظام التأجير وليس التمليك.

أوضح أن إيجار الشقق يتراوح بين ١٠٠ جنيه و١٥٠ جنيها شهرياً وهذا يتناسب مع ظروف الفئات محدودة الدخل وهو مقابل تكاليف البناء ولا يضاف إليها ثمن الأرض لأنها ملك للمحافظة.

أكد المهندس مصطفى القياتى – وكيل لجنة الإسكان بمجلس الشعب – أن اهتمام بعض المحافظين بتطبيق نظام الإيجار بدلاً من التمليك أمر يستحق التقدير للحفاظ على المبالغ الضخمة التى تتحملها الدولة وتدعم بها هذه المساكن.. لكن تطبيق نظام الإيجار ليس هو الحل الوحيد لمشكلة الإسكان التى تحتاج ايضا إلى منع الهجرة من الريف إلى المدينة بتوفير فرص عمل لهؤلاء فى بلادهم.

د. محمد عبدالباقى إبراهيم – استاذ مساعد التخطيط بهندسة عين شمس – يرى أن المبادرة التى اخذ بزمامها محافظا القليوبية والقاهرة بتطبيق نظام الإيجار بدلاً من التمليك لوحدات السكنية المدعومة التى تقيمها المحافظات للمواطنين محدودى الدخل يقصر الاستفادة على المحتاجين إليها ويغلق الطريق على المتاجرين والجشعين.